Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 272 سبتمبر 2005 - رجب - شعبان 1426

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

النضال الشعبي متواصل قبل قانون الجمعيات وبعده

يوما بعد آخر تتسع الهوة بين شعب البحرين والعائلة الخليفية، وتتعمق الكراهية للنظام الاستبدادي الجاثم على الصدور، وهي كراهية أصبحت العائلة الحاكمة تجرم من يشعر بها. وفي الفترة الاخيرة اصبح المواطنون اكثر وعيا بأساليب ممارسة الاستبداد، وأدركوا ان ما تم تشكيله من كيانات في السنوات الاربع الماضية، انما كان الهدف منه "شرعنة" هذا الاستبداد. فبدلا من ان تصدر القوانين القمعية من العائلة مباشرة، اصبحت "توحى" الى تلك الكيانات لتقرها فتظهر وكأنها "قرار ديمقراطي". ولاحظ المواطنون ايضا ان من ارتبط بتشكيلات النظام اصبحت هويته السياسية والمبدئية تذوب تدريجيا، وأصبح من دعاة الانصهار في المشروع الخليفي. تنطبق هذه الحقيقة على اعضاء مجلسي العائلة، الشورى والنواب، كما تنطبق على المجالس البلدية. فهل هناك اليوم في هذه المجالس عضو واحد يدعو لمواجهة الاستبداد الخليفي؟ هذا برغم ان عددا كبيرا من اعضاء البلدية كان في البداية من المحسوبين على "الصقور" ولكن أثبتت التجربة الآن بشكل لا يقبل التشكيك، ان المشاركة في اجهزة النظام تؤدي الى كسر "مناقير" تلك الصقور واجنحتها، فتصبح أضعف من الحمائم. وليس هناك اليوم شخص واحد من اعضاء المجالس البلدية يدعو لفك الارتباط مع العائلة الخليفية برفض قانون الجمعيات، بل انهم اصبحوا من الناشطين لاقناع الآخرين بالخسارة الفادحة اذا ما تم الانعتاق من هذا القانون الشرير الذي سوف يؤدي الانصياع له للقضاء على ما تبقى من روح مناهضة للاستبداد الخليفي. اما مقولة التحدي من الداخل، فهو ضرب من الخيال. فليس هناك شخص واحد في مجالس الحكم وقف بوجه الاستبداد الخليفي وتحداه من الداخل. ولا يسجل التاريخ الا حالة واحدة فقط مخالفة لهذه القاعدة، وهي استقالة كل من الشيخ عبد الحسين العريبي والدكتور علي العريبي من جهاز القضاء واعلان الاول انه قدم استقالته بعد ان يئس من الاصلاح من الداخل. اما الآخرون فقد اصبحوا يحثون الجمعيات على الخنوع والاستسلام لقانون الجمعيات، كمقدمة طبيعية للمشاركة في الانتخابات الصورية العام المقبل. هذا برغم التصريحات المتوالية بفشل تجربة هذه المجالس وعدم قدرتها على احداث اي تغيير في الوضع السياسي من داخل هذه الاجهزة. فالنظام الخليفي موبوء بالفساد والقمع والاستبداد في داخله، ومن يدخل في اطره يصاب بكل ذلك، ويفقد عافيته وصحته الروحية والسياسية، ويصبح في داخله، عبدا مأمورا، يدين بالولاء المطلق لاصحاب نعمته.

اننا لا نقول ان الشعب يمر اليوم بمرحلة مصيرية، بل بمرحلة صعبة، شأنها شأن المراحل السابقة التي استطاع الخروج منها في كل مرة برأس مرفوع وهامة شامخة بنضالاته ووعيه. وهو اليوم يقف رافضا للقوانين الخليفية برمتها، ابتداء بدستور الشيخ حمد المفروض بالقوة على الشعب، وانتهاء بالقوانين القمعية الاخرى التي اصدرتها العائلة الخليفية ووصفتها بالديمقراطية بعد ان أمرت اعضاء مجالسها باقرارها. وهناك الآن تجربة سنوات ثلاث عجاف اثبتت عدم امكان احداث ذرة من التغيير من الداخل، واثبتت ايضا ان كل من دخل ضمن هذه التشكيلا تغير ولم يغير شيئا، واصبح، بعد ثلاثة اعوام، من دعاة الانصهار في المشروع الخليفي. والدعوة الى الانصهار لا تأتي بهذه الصراحة بل بترجيح ايجابيات الانصياع للقوانين القمعية على التمرد عليها، وهي المقولة التي طالما رددها في 2002 مستشارو الملك للجمعيات المقاطعة. بينما اثبتت التجربة ان من المستحيل احداث اي تغيير حقيقي بعد الذوبان في هذه المؤسسات، وتقبيل انوف الطغاة واستخدام لغتهم ومصطلحاتهم، وبعد ان تتوفر الامتيازات التي يسيل لها لعاب

التتمة صفحة (8)

* نظمت لجنة العاطلين عن العمل إعتصاما أمام مسجد ما يسمى "الفاتح " الموقع الذي تم فيه الإعتداء على المتصمين من قبل قوات الصاعقة التابعة للجيش ، حين اراد العاطلون عن العمل تنظيم مسيرة تتجه للبرلمان ، إحتجاجا على تمرير الميزانية العامة للدولة بدون الضمان الإجتماعي للعاطلين وكان هدف الإعتصام المطالبة بالتحقيق ومحاكمة من أمر بضرب المعتصمين .

* بمناسبة الذكرى الثلاثين لتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني أقيمت بمجلس اللوردات البريطاني ندوة مهمة، شارك فيها عدة رموز وشخصيات معارضة من مختلف التيارات في البلاد ، وقد شنت الحكومة من خلال الصحافة حملة ضد الندوة قبل أن تبدأ ، وحاولت منع أقامتها والتشويه على أهدافها ، وهددت المشاركين فيها بالتنكيل والعقاب. ولكنها فشلت في التأثير عليها.

* قام الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بزيارة للسيد جواد الوداعي بحضور بعض العلماء منهم السيد عبدالله الغريفي ، وقدم السيد الوداعي قائمة من المطالب الملحة التي تهدد مشروع الاصلاح ، منها التمييز الطائفي ، البطالة ، التجنيس السياسي ، تدريس المذهب الجعفري ، الاوقاف الجعفرية ومحاربة الفساد ، المسألة الدستورية وضرورة حلها .
و تفيد المصادر أن الشيخ حمد لم يقبل بقراءة المطالب ، وأكتفى بإخذها ، وهذا بعكس الصورة التي لا يريد أن يكررها بعد لقاء مجلس السيد علوي الغريفي قبل بدأ الميثاق ، وتوقيعه على الرسالة التي فيها المطالبة بدستور 73 .

* أرسلت الحكومة ممثلين لها لحضور ندوة لندن ، وبعض موظفي مركز الخليج للدراسات الذي يديره عمر الحسن لتوزيع بعض الكتيبات التي تروج للعائلة الخليفية وتلمع صورتهم. ، وقد بدأت الحكومة تلاحق فعاليات المعارضة ، كما حدث في جنيف والآن في لندن بعد أن أصبحت فعاليات المعارضة لها التأثير والضغط الكبير لفضح آل خليفة وإستبدادهم

* كشف رئيس جمعية العمل الوطني الديمقراطي إبراهيم شريف في الورقة التي اعدها في ندوة لندن ، عن قيمة الأراضي التي تم بيعها والإستيلاء عليها خلال القعود الثلاثة الماضية من تسلط زعيم الفساد الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة ، بحوالي 50 مليار دولار امريكي ، وتأتي هذه الاموال التي يتم الإستيلاء عليها من عائدات النفط ، وبعض الشركات ، حيث أشار شريف أن الميزانية الحالية لا تشمل أكثر من 2 مليار دولار أمريكي يتم الإستيلاء عليها من قبل أفراد العائلة . وتدور الآن منافسات في بناء الجزر الصناعية ودفن الاراضي البحرية لبحرين بين الشيخ حمد، وولي العهد ورئيس الوزراء .

ثلاثون عاما على الانقلاب الأول ضد الارادة الشعبية

وتحل الذكرى الثلاثون للانقلاب الاول ضد الارادة الشعبية في 25 اغسطس 1975، وتتواصل سياسة التضليل السلطوي في بلدنا الهادفة لعدد من الآمور: اولها طمس الذكرى وما توحي به من عدم استعداد هذه العائلة الجائرة للتعايش مع ابناء البحرين في اطار شراكة دستورية وسياسية، وثانيها: صرف انظار المواطنين عن الجرائم الكبيرة الكبيرة التي ترتكبها بدون انقطاع، والتي ازدادت من حيث الحجم والآثار الكارثية في عهد الشيخ حمد، وثالثها: تكريس سياسة فرض الامر الواقع للاجهاز على ما تبقى من روح المعارضة لدى هذا الشعب المظلوم. ويخطيء من يسعى للتقليل من شأن الخلاف بين شعب البحرين والعائلة الخليفية الجاثمة على صدور ابنائه، او عرض ذلك الخلاف في أطر دستورية او قانونية محدودة، فهو خلاف عميق بعمق الاستبداد الذي تمثله هذه العائلة، والجرائم التي ترتكبها بشكل متواصل بحق هذا البلد الآمن. هذه الجرائم تبدأ بتقنين الاستبداد، وتمر عبر نهب ثروات البلاد وهو نهب تضاعف في العهد الحالي، وتكريس الاحتقان الطائفي، ومحاربة المواطنين في ارزاقهم وسكنهم ووجودهم، حتى تصل الى جريمة تغيير التركيبة السكانية.

في هذه الذكرى الآليمة، تسترجع ذاكرة الوطن ما حدث في ذلك الصيف قبل ثلاثين عاما، عندما انقلبت العائلة الخليفية على اول وثيقة تعاقدية مع شعب البحرين، اعتبرت، وما تزال تعتبر، المصدر الوحيد لشرعية الحكم الخليفي، ولا مصدر آخر لآية شرعية آخرى. والا فما هو المسوغ القانوني او الاخلاقي الذي يعطي ابناء آل خليفة حق توارث الحكم أبا عن جد في عصر يعيش العالم فيه أنماطا من الديمقراطية توفر للشعوب حق تقرير المصير، وتجعل الحاكم موظفا لدى الشعب، وليس متسلطا على رقابهم، كما هو الحال في البحرين. تسترجع ذاكرة الوطن ذلك التوافق الوطني الذي ساد البلاد بعد الانسحاب البريطاني في 15 اغسطس 1971 وأدخل البلاد عهدا يتميز بقدر من الحرية والشعور بالاستقلال، والكرامة التي توفر لها القدرة على المشاركة في صنع القرار. كانت فرصة تاريخية لوضع البلاد على طريق الاستقرار والتلاحم بين النظام والشعب، ولكن عقلية "الفتح" الخليفي المقيتة سرعان من انقلبت ضد ذلك التوافق، فاذا بالحاكم المقبور يصدر قراره المشؤوم بتعليق العمل ببعض مواد الدستور وحل المجلس الوطني المنتخب. كانت لحظة مأساوية في تاريخ الوطن، أعادت البلاد الى الوراء عقودا، وأظهرت الوجه الحقيقي لهذه العائلة التي احتلت البلاد بالقوة، وما تزال تحكمها بالحديد والنار، وتمارس أبشع الاساليب لاذلال اهلها: وما أصدق قول القرآن: أن الملوك اذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة". فتعسا لهذا النظام المتخلف البائس الذي ما يزال يتشبث بعقلية الفتح التي تستبطن الاصرار على اعتبار أهل البلد الاصليين كفارا، على اعتبار ان الفتح لا يتحقق الا بانتصار المسلمين على سكان البلدان الاخرى.

تسترجع ذاكرة الوطن في هذه المناسبة الانقلاب الثاني على الارادة الشعبية، وهي التي قام بها الحاكم الحالي في فبراير 2002، عندما لم يكتف بما عمله عمه وأبوه من تعليق العمل ببعض مواد دستور 73، بل بادر لالغائه جملة وتفصيلا، وفرض على البلاد وثيقته الخاصة التي صاغها الاجانب بالمقاسات التي تناسب عقلية "الفتح" الخليفية، وليس وفق ما يريده المواطنون. وتستمر المآساة باصرار الشيخ حمد على تطبيق دستوره بكافة الوسائل والاساليب. فقد خطط لمصادرة قوى المعارضة، اما باحتوائها او بادماجها في مشروعه، او بتحطيم نفسيات رموزها، فراح يفرض القوانين التسعفية، الواحد تلو الآخر، في سباق مع الزمن، لضمان خنق الاصوات الحرة وكسر الهامات الشماء.

علماء البحرين وقفوا بشجاعة ضد مفردات المشروع ابتداء بوثيقة 2002 ، وقانون 56 ، وقانون الصحافة والتجنيس السياسي ، والآن قانون الجمعيات ، ولم يستسلموا للطغيان الخليفي

وجاء قانون الجمعيات ليقضي على ما تبقى من بصيص أمل في بقاء شيء من الكرامة والرفض للاستبداد والتعسف. ان العائلة الخليفية اليوم تساوم بقايا المعارضة على بقائها، فهي مخيرة بين السقوط في احضان هذا الحكم الاستبدادي، والعمل داخله وضمن أطره ووفق قوانينه، وينتهي بذلك وجودها وأثرها تماما، أو العمل خارج تلك الاطر، وما يصاحب ذلك من متاعب قد تصل الى السجن والابعاد والاضطهاد. أغلبية المواطنين يرفضون الذوبان في الاطر الرسمية، ويطالبون بالتصدي لهذا الحكم الاستبدادي الجائر بكافة الوسائل السلمية المتاحة، ويرفضون مشروع الشيخ حمد جملة وتفصيلا، لانه يقوم أساسا على تغيير التركيبة السكانية واستبدال شعب البحرين بآخرين "يبحرنهم" بقرارات من رأس الحكم نفسه.

لقد كانت مواقف ابناء البحرين، وفي مقدمتهم العلماء الكبار والمناضلون الصامدون، ترفض المشروع السياسي للشيخ حمد التخريبية بكل وضوح. ووقف هؤلاء، بأساليبهم المتعددة، ضد مفردات ذلك المشروع ابتداء بوثيقة 2002، مرورا بقانون حماية المعذبين وقانون التجمعات وقانون الصحافة وقوانين التجنيس السياسي وأخيرا قانون الجمعيات. وقف علماء البحرين الكبار بشجاعة ضد هذا المشروع، ابتداء بالشيخ عيسى احمد قاسم مرورا بالشيخ حسين نجاتي وانتهاء بالسيد جواد الوداعي. صرح هؤلاء بمعارضتهم تلك المفردات، وربما تعددت رؤاهم حول المواقف المطلوبة، لكن أيا منهم لم يستسلم للطغيان الخليفي أبدا، وأصر على الوقوف بشموخ ضده، وما يزال موقفهم كذلك، برغم أساليب الارجاف والتخويف والتشجيع على الاستسلام والخنوع التي تمارسها العائلة الخليفية عن طريق الترهيب والتخويف والوعيد تارة، وشراء الضمائر والذمم تارة أخرى. لقد تواصلت جرائم العائلة الخليفية بدون توقف، وأصبحت تخشى انكشاف تلك الجرائم للرأي العام العالمي، فبدأت سياسات التنكيل بمن تسول له مخاطبة الخارج، وجاء قانون الجمعيات لمنع اي نشاط خارج الحدود. وبدأت وسائل الاعلام الخليفية حملتها الاعلامية في الايام القليلة الماضية ضد نشاطات المعارضة في الداخل والخارج. ولا يستبعد ان نسمع المزيد من التنديد بالفعاليات السلمية المتطورة التي تكشف الارهاب الرسمي الذي تمارسه العائلة الخليفية الجائرة ضد شعب البحرين على كافة المستويات، بما في ذلك حصار المواطنين اقتصاديا. وقد أقر الشيخ حمد سياسات النهب على نطاق يفوق أضعافا ما فعله عمه من قبل، بما في ذلك نهب الثروات النفطية الهائلة التي تضاعفت ثلاث مرات في السنوات الاخيرة، وسرقة الاراضي البرية والبحرية، واستقدام الاجانب للاستعانة بهم ضد ابناء البحرين، سواء عبر سياسة التغيير الديمغرافي ام باستقدام المرتزقة كخبراء او اذرع ضاربة ضد ابناء البحرين.

البحرين اليوم، تعيش الذكرى الثلاثين للانقلاب الاول ضد الارادة الشعبية بقلب حزين، مثخن بالجراح والآلام، لكنها في الوقت نفسه، تعيش أملا كبيرا بحتمية انتهاء المحنة طال الزمن ام قصر. ان شعب البحرين مؤمن بعدم أزلية العلاقة بينه وبين العائلة الخليفية الجائرة، ومؤمن كذلك بعدالة قضيته ورغبته في اقامة نظام عادل على اسس حديثة، ويقضي على نظام التعسف والاستبداد بصبره واستبساله وشجاعته وشموخه وعون الله له، ويؤسس كل ذلك على أساس نفاذ السنن الالهية في المجتمعات والامم، التي أهلكت فرعون من قبل، وقضت على دولة الامويين وكافة الممالك التي مارست الظلم، فالملك يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم. نقول ذلك، ونحن واثقون بعدل الله سبحانه وتعالى ونصره المظلومين ودحره الظالمين، فهو على ما يشاء قدير. ولن تجد لسنة الله تبديلا.

أوقفوا الديكتاتور عند حده قبل أن يأتي اليوم الذي تصبح فيه المعارضة أقلية ومقيدة بالكامل

ما الذي تخطط له العائلة الخليفية بعد ذلك؟ وإلى أين تريد للأوضاع أن تسير؟ لقد أجبرت الانتفاضة الشعبية الحكم الخليفي على التخلي عن سياسة الإرهاب الشامل المكشوف، ولكنه لم يحقق المطالب التي رفعها شعب البحرين طوال عقود من السنين. المشكلة الحقيقية كانت ولازالت مع البنية القبلية لهذا النظام، وهي بنية أصيلة في النظام الخليفي، ولا زالت هي العامل الأساسي في صياغة السلوك الخليفي.

إن هناك حقائق قيمية وسياسية برهنت الأحداث والتجارب الماضية على صوابها:

- إن العلاقة بين الشعوب والأنظمة الحاكمة ليست علاقة قدرية، فآل خليفة ليسوا قدرا أبدا على شعب البحرين، ولقد توافق شعبنا مع هذه العائلة على أن تكون في موقع الحكم ضمن دستور عقدي أرسى الملامح الأولية لسيادة الشعب، إلا أن هذه العائلة لم تنتظر طويلا حتى أجهضت هذه الصيغة التعاقدية في 1975 واستبدلتها بنظام الإرهاب الشامل. وعندما انتفض شعب البحرين لنيل حقوقه، التفت العائلة الخليفية على المطالب في2001 عبر وثيقة الميثاق الوطني، ووعدت بالرجوع إلى الحكم العقدي، ولكنها سرعان ما نكثت بالعهود مرة أخرى لتنقلب على الدستور العقدي كلية، وتفرض دستورا استبداديا يحكم البلاد بنظام الإرهاب المنظم وتقنين الظلم والطغيان. وعند هذا الحد تكون العائلة الخليفية قد فقدت كل شرعيتها.

- ليس هناك من مخرج طبيعي إلا العودة إلى التوافق العقدي، فالعائلة الخليفية ليس بإمكانها أن تسد مأزقها في الشرعية من خلال فرض الأمر الواقع وترهيب الناس والمعارضة، وهي لن تنجح في التعويض عن ذلك من خلال سياسة تخريب التركيبة السكانية وسياسة شراء الذمم والتلميع الإعلامي في الخارج. إن الحل الوحيد هو الكف عن الاستبداد والحكم القبلي والقبول بسيادة الشعب وتداول الحكم اعتمادا على صيغة تعاقدية يكون فيها الشعب ممثلا بشكل صحيح ومتواز مع العائلة الخليفية.

- لم تبد العائلة الخليفية رغبة حقيقية في الإصلاح، وقد وقفت في وجه كل المحاولات التي بذلتها المعارضة لإصلاح بنيتها والمساهمة في إعادة تأهيلها لكي تتناسب مع العصر الراهن. لقد استمرت هذه العائلة في إعادة تفعيل موروثاتها القبلية والإجرامية، وظلت تواصل جرائمها القديمة بأساليب جديدة وبالاعتماد على حصيلة التخدير والتفريغ والتخريب. وبرغم ما أبدته المعارضة في الداخل من صبر وتصابر لسياسات الحكم وتصرفاته الهمجية، إلا أن الحكم آثر الاستهزاء بذلك كله والسخرية من رموز المعارضة، وامتنع عن استقبالها لاستلام العريضة المطالبة بالإصلاح الدستوري، ومضى قدما في تطبيق سياساته الإجرامية من غير خجل أو مراعاة للحدود.

- لقد أُقبر ما يسمى بالمشروع الإصلاحي وأصبح مركونا في النعش منذ اللحظات الأولى التي انكشفت فيها أنياب الخليفيين،

مارست قواته الخاصة إهانة الرموز الدينية ، و الإعتداء الوحشي على العاطلين عن العمل ، والنشطاء ، والنساء بمرأى من الناس وفي وضح النهار

ومن الخطأ الجسيم أن يتحدث البعض عن هذا المشروع وكأنه واقع قائم اليوم. فهذا المشروع كان خدعة النظام للدخول في عهد أكثر ظلاما ودمارا. في ظل هذا المشروع التخريبي أحدث الشيخ حمد من الدمار والاستبداد ما فاق جرائم عمه وأبيه. فقسم من امتدادات المعارضة التي كانت عصارة نضالات الناس، أصبحت تحت قبضته واستطاع تدجينها إلى حد الاستجداء به بعد كل ضربة يوجهها، والدستور العقدي الذي جمّده والده أصبح لاغيا في عهده واستبدله بدستور استبدادي أعاد المجد للفراعنة والطواغيت، وفي عهده بلغت جريمة تخريب التركيبة السكانية أوجها، وفي ظل مشروعه "الإصلاحي" أهينت الرموز الدينية، وتم الاعتداء الوحشي على المواطنين والناشطين والنساء في مرأى من الناس وفي وضح النهار وباستخدام قواته الخاصة، وأصبح محرما على المحرومين الاعتصام وممارسة حقوقهم الطبيعية في الاحتجاج. وها هي سرقة أموال الشعب من الإيرادات النفطية ومصادرة الأراضي والسواحل متواصلة على قدم وساق لإقامة المشاريع الاستثمارية الكبرى لصالح الحاكم وعمه وأولاده، فيما يمنح الجلادون والقتلة براءة الذمة وينالهم التكريم والحماية عبر مرسوم 56، ليكون مصير الضحايا وشهداء الوطن الإهمال والتلاعب، وعندما يخلع الناس عنهم القبول بالظلم ويعلنون احتجاجهم لا يجدون غير الاعتقال والابتزاز والضرب كما حدث مع رهائن العريضة ومعتقلي لجنة التضامن مع الخواجة.

أمام هذه الحقائق الثابتة في المشهد السياسي الداخلي، يفهم الجميع أن الشيخ حمد بعد أن فرض دستوره المفصّل على مقاسه، والذي يوفر له جرعات مضاعفة من حكم الديكتاتور، جاء الوقت لإعادة ترتيب بقية الحلقات وإدخالها ضمن التفصيل الذي جاء منه دستور الشيخ حمد، وذلك من خلال إلباس الجميع ثوب القوانين الاستبدادية التي تكفل تحقيق الضبط المطلوب وتقليم الأظافر وتحويل المعارضة إلى هوامش غير فاعلة لا تستطيع حتى أن تنظم أوضاعها الداخلية أو تبني كياناتها السياسية بحرية، ومن المؤكد أن قانون الجمعيات السياسية لن يكون الوحيد في هذه الصياغة الجديدة.

ولكن رب ضارة نافعة، وثقافتنا الدينية لم تسمح يوما باليأس والذوبان في الظلم، فيمكن أن يكون الشر الخليفي المسيطر خيرا ليقظة جديدة وإعادة لملمة الصفوف. فالنظام الخليفي كشر عن كل أنيابه، وهتك كل المحرمات، وهذا يقتضي موقفا حقيقيا وحركة فاعلة على الأرض لا تعرف المهادنة والمجاملات، وبالنظر إلى قائمة الجرائم الخليفية، فإن الحركة الموازية لابد أن تتأسس على عنوان مواجهة المشروع التخريبي بكل محاطه وقنواته، والتأكيد على فقدان العائلة الخليفية لشرعيتها وأن شعبنا لم يعد ملزما بما جاء في الميثاق بعد الغدر والانقلاب على الدستور العقدي، وعلى هدي من هذه الرؤى والثوابت تشتغل الحركة السياسية على صياغة ثوابتها وركائزها الوطنية وتحريك الملفات المطلبية ومشاريع النهوض الوطني الكامل. تلك هي الطريقة الوحيدة التي توازي أفعال النظام وجرائمه، والظرف الحالي هو الأفضل لإنجاز ذلك والبدء به تحسباً من الأوقات السوداء القادمة التي قد تصبح فيها المعارضة مقيدة بالكامل وأقلية لا تأثير حقيقيا لها.

في حلم الملك

د. عبدالهادي خلف

(ترجمة كلمة الدكتور عبدالهادي خلف التي القاها في ندوة مجلس اللوردات البريطانب في 25 أغسطس 2005م بمناسبة مرور 30 سنة على حل المجلس الوطني البحريني وتعليق العمل ببعض مواد دستور 1973م)

إسمحوا لي أن أبدأ مداخلتي بإشارة إيجابية إلى لخطاب ألقاه ملك البحرين في فبراير الماضي حيث قال:"حلمت بوطن يحتضن كلّ مواطنيه". فذلك الخطاب يزوّدنا بلمحات حول كيف يرى الشيخ حمد نفسه و كيف يرى دوره كشخص وضع القدرُ و التاريخُ على عاتقه مهمة يسميها هو بمهمة "دفع البلاد إلى الأمام" .

إلا إنه لا بد من التسليم، وللأسف، وعلى الرّغم من كلّ جهود العلاقات العامّة المبدعة، بإن أداء الشيخ حمد كمصلح سياسي وكباني وطن، هو أداء متواضع. أو على الأقل هو أداءٌ لا يصل إلى مستوى الآمال التي عقدها عليه كثيرون منا حين أعلن في عام 2001 عن نيته التصدي للمهام الكبيرة التي يتطلبها إصلاح الحكم العائلي المتوارث في البحرين والتي يتطلبها أيضاً بناء بلد يتمتّعُ فيه المواطنون، بصرف النّظر عن خلفياتهم، بالمساواة في الحقوق والامتيازات والمسئوليات.

لقد تجاهل الشيخ حمد حقيقة أن حلمه بوطنٍ يحتضن جميع مواطنيه سيبقى مجرد حلم طالما هو يرفض بإصرار التّعاطي مع ما أسمّيه بموروث الغزو. هذا الإرث الذي يعود إلى غزو البحرين من قبل آلخليفة وحلفاءها من بعض القبائل القادمة من الجزيرة العربيّة في عام 1783م، وإلى اليوم تستندُ العائلة الحاكمة في البحرين، و حتى الشيخ حمد نفسه، إلى ذلك الفتح/ الغزو كأساس لتأكيد شرعية حكمهم الوراثي.

إنني لا أشير هنا فقط إلى مؤشّرات و علامات رمّزيّة معدودة لهذا الموروث مثل الألقاب أو حتى المسلكيات و أساليب التعامل مع الناس. لا، بل إنني أشير إلى إنعكاسات موروث الغزو التي تُوجَد بأشكالٍ ملموسة في العالم الحقيقيّ المُعاش في مجال السياسة والإقتصاد . كما هي تُوجَد في ممارسات الحياة اليوميّة التي تؤكد إنّ أيّ فرد من آل خليفة، سواء أكان كبيراً في الرّتبة والعمر أو لم يكن ، هو فوق القانون. ونجدُ موروث الغزو أيضاً في تسليم الموظفين، مهنيون كانوا أم لم يكنوا، بأن الأولوية في التعيين وفي الترقية هي لمن ينتمي للعائلة الخليفية. و يوجد موروث الغزو في المخصصات الشّهرية التي تصل إلى آلاف الدنانير التي يحصل عليها كلّ فرد من أفراد العائلة الخليفية. وموروث الغزو موجودٌ في الأغاني و الأناشيد والقصائد التي يتعلّمها أطفال البحرين، ويحفظون بعضها عن ظهر قلب، وهي الأغاني والأناشيد والقصائد التي تكرّس الإعتراف بالغزو كإنجاز تاريخيّ، ونجدُ موروث الغزو في النُصُبِ والمجسمات المقامة بهدف تذكير الناس نهاراً وليلاً بمن هو الغالب ومن هو المغلوب. سأتوقف هنا، إلا إنه يمكنني، إن شئتم، إعطاء المزيد من الأمثلة و التّفاصيل.

لم يرفض الشيخ حمد، فقط التصدي لهذه التعبيرات والإنعكاسات اليومية المعاشة لموروث الغزو، بل نراه قد عمل في الواقع على تكريسها و تكثيرها. فخلال الأعوام الخمسة ونصف العام الماضية رأيناه يعمل جاهداً وكثيرًا لتعزيز هذا الموروث وتكريس الإمتيازات الإقطاعيّة التي يتمتع بها أقاربه وأهل عشيرته. ولقد رأينا إنه دشّن مسارات جديدة في ما يسمى بعملية "خلفنة" الدّولة عن طريق تنصيب أفراد العائلة الخليفية، تقريبا، على قمّة كلِ موقع من المواقع الحكومية والمؤسسات العامة في البحرين.

لا يشكل هذا الأداء المتدني مفاجئة لمراقبي تطور الوضع السياسي في البحرين و لا لدارسي تاريخها الحديث. فمن الواضح لأغلب هؤلاء إنه و لكي يتمكن الشيخ حمد من يقوم بدوره كمصلح سياسي و كباني وطن لإن عليه القيام بالكثير. إن المهام الضخمة التي أعلن الشيخ حمد عن نيته تحقيقها كانت تتطلّب منه التغلب على عوائق جدّيّة. إلا إنّ الشيخ لم ينجح في ذلك لأنه لم يستطع، بل أكاد أقول إنه لم يكن راغباً، في أن يدفع ثمن الإصلاحات. وهو ثمنٌ يتطلب من جلالته مواجهة العقبات الفعلية التي عاقت منذ عقود، وما زالت تعيق التقدم نحو الإصلاح السياسي وبناء الدولة العصرية في البحرين.

في شهر مايو 2001م، أي بعد ثلاثة أسابيع من عودتي إلى البحرين من المنفى القسرى الذي دام 25 سنة، ألقيتُ محاضرة عامّة قمتُ في أثنائها بمناشدة الشيخ حمد أنّ يتعاطى مع بعض هذه العوائق و المعيقات الواضحة والملحّة. إلا إنه ولسوء الحظّ ، إختار أن يتجاهل تلك المناشدة التي قمتُ بها وقام بمثلها كثيرون من البحرينيين المهتمين. ولقد زاد هذا الموقف غير المرن من تعقيد الوضع المعقد أصلاً في البحرين، كما أحبط كل محاولات ردم الهوة المتسعة بين ال خليفة والفئات المختلفة؛ السياسيّة، الدينيّة، العرقيّة، وغيرها في المجتمع البحرينيّ.

لا بدّ من الإشارة إلى سبب آخر لتدني نتائج المشروع الإصلاحي في البحرين، ألا وهو إقتناع الشيخ حمد بأن الإصلاحات لا تعدو أن تكون حصيلة توزيع المكرمات والهبات الملكيّة. فهذه المكرمات و الهبات كفيلة بتأمين الولاء والدعم. وللإنصاف يمكن القول إن الإعتماد على سياسة المكرمات بدا، في بداية عهد الشيخ حمد، إسلوباً فعالاً حيث تمكّن جلالته عن طريق المكرمات المساعدة من تهدئة بعض زعامات المعارضة وإستقطابهم. إلا إن الشيخ حمد، و لسوء الحظّ، تجاهل كلّ إشارات التحذير من أنّ المكرمات والهبات الملكيّة ليست هي الأسلوب الأنجع للإصلاح. إذ لا يمكن أن تصبح هذه بديلاً جدياً لإستراتيجية إصلاح جدية.

برغم الإخفاقات، ما زال الشيخ حمد مصرّاً على إعتبار الإصلاح مشروعاً شخصياً ومبادرة خاصة به وحده. فالمشروع الإصلاحي هو، حسبما يراه، مكرمته الكبرى. لذا نرى جلالته مستمراً في تحاشي إستشارة أي من المجموعات السياسيّة في أي من القضايا السياسيّة العالقة والمتأزمة في البلاد. فهو وحده من يمتلك الحق في تحديد أطر العملية السياسية، ووحده من يخطط لمسارها وحدودها وسرعتها وعمقها ومداها. بل إن الملك مازال مصراً على إنه وحده، ومن خلال المكرمات السياسيّة والماليّة، من يحدد مَن مِن الفئات الإجتماعية أو الشبكات السياسية له الحق في المشاركة بإبداء الرأي في الشأن العام.

إسمحوا لي أن أنهي ملاحظاتي بالعودة إلى الخطبة الملكيّة التي تحدث الشيخ حمد عن حلمه بـ"وطن يحتضن كل مواطنيه" لأقول: إنه ولسوء حظ الشيخ حمد، ولسوء حظنا جميعاً- مواطني البحرين، فقد إتخذ جلالته لتحقيق ذلك الحلم مساراً أدى بنا إلى الطريق الخطأ. فكما هي الأمور عليه الآن، فقد يتحول ذلك الحلم الملكي الذي عقدنا الأمل عليه إلى كابوس لنا جميعاً.

حلم الإصلاح في البحرين والعمل الشعبي والدور الدولي

25 أغسطس 2005

كلمة عبد الهادي الخواجة بمجلس اللوردات

ربما تعلمون بأنه ونتيجة لاضطراب الأوضاع الداخلية، وتزايد الضغوط الخارجية، شهدت البحرين تغييرات إيجابية في الأعوام 2000 و2001. إلا إن الأمور بدأت تتخذ اتجاها آخر بعد التصويت على ميثاق العمل الوطني، وتنصيب الحاكم الجديد ملكا، وتأمين علاقة وطيدة للنظام مع الإدارة الأميركية

في الأعوام الثلاثة الأخيرة، تدهورت أوضاع حقوق الإنسان في البحرين من ناحية القوانين والممارسة، وفي مختلف المناحي: المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويتضح هذا التراجع في التقارير التي صدرت مؤخرا من قبل وزارة الخارجية الأميركية، والمنظمة الدولية للأزمات، والعديد من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. في الأعوام الثلاثة الأخيرة، جرب شعب البحرين الفرق بين الأمل الحقيقي والأمل المزيف. فالأمل الحقيقي هو المبني على الوعي المدعوم بالكفاح والعمل الجاد، في حين أن الأمل الكاذب مبني على الوعود ويعتمد على طيبة الآخرين. قبل خمس سنوات، اعتقد شعب البحرين بأن السماء قد أرسلت لهم منقذا. الكثير منا وضعوا ثقتهم فيه، وصوتوا ليجعلوا منه ملكا، ولكننا وجدنا بأنه في الحياة العملية لا يمكن الاعتماد على المعجزات وحسن النية لدى الآخرين. لقد استيقظ شعب البحرين من الحلم الجميل، ليكتشف بأن الحاكم يعمل بذكاء لضمان السلطة المطلقة تحت عنوان الملكية الدستورية. وانه أيضا كان ولا يزال يعمل بشكل سري ومنذ عشر سنوات لتحقيق التغيير الديمغرافي، عبر منح الجنسية البحرينية للآلاف من ذوي الأصول القبلية، الذين تم جلبهم من دول أخرى ليخدموا في الأجهزة العسكرية والأمنية. وقد قام الملك أيضا، هو وأفراد من عائلته، بالاستيلاء على جميع الأراضي العامة، وكذلك الأراضي التي سيتم ردمها من البحر.

وخلال السنوات الخمس الماضية اصبح أفراد عائلة الملك اكثر ثراء، وزاد نفوذهم في الحياة السياسية والاقتصادية. من ناحية أخرى، فقد تصاعد التمييز الطائفي، والفساد. في حين يعاني أكثر من نصف أفراد الشعب من البطالة، وتدني الأجور، وسوء أوضاع السكن، رغم تزايد مدخولات النفط. لقد كانت مفاجأة عندما قامت القوات العسكرية الخاصة، والتي أنشأها الملك، ويشرف عليها ولي العهد، بالاعتداءات الوحشية على المتظاهرين المسالمين الذين كانوا يطالبون بالحصول على وظائف وذلك قرب الديوان الملكي، ثم في مركز أمن الرفاع، ثم أمام مسجد الفاتح. وكان ذلك حسبما نفهم بغرض توجيه رسالة واضحة إلى جميع الشعب للتعريف بمن هو صاحب القرار الأوحد في البلاد، ولاعلان نهاية الفترة الانتقالية، وذلك مشابه لما فعله والده عام 1975 حين أنهى فترة قصيرة من الحياة الديمقراطية أعقبت استقلال البلاد.

لذلك فلا عجب من تسرع الملك الشهر الماضي في تصديق وإصدار القانون المتشدد المتعلق بالجمعيات السياسية رغم جميع الاعتراضات والمناشدات من قبل مؤسسات المجتمع المدني وشخصيات المجتمع. ويتوقع الكثيرون بان الملك سيبادر إلى تصديق وإصدار قوانين متشددة أخرى في الشهور القليلة القادمة من بينها قانون التجمعات والمسيرات وقانون الإرهاب. كل تلك الأمور حدثت بمباركة البرلمان المذعن لارادة الحكومة، وتحت نظر وسائل الإعلام المحلية التي هي إما تحت سيطرة الحكومة أو شبه حرة ولكن قيد الرقابة الذاتية، وفي ظل وجود جمعيات مدنية وسياسية مهمشة. أما فيما يتعلق بالدور الدولي، فقد كان هناك الكثير من الدروس حول النفاق وازدواجية المعايير لدى الحكومات الغربية. فهم يعملون بجدية تامة لإحداث التغيير في البلدان التي تحكمها أنظمة تعادي النفوذ والمصالح الغربية، ولكن حين يكون النظام الحاكم حليفا لها - كما هو الحال في البحرين- فان استقرار نظام الحكم أهم كثيرا من الإصلاحات، وتأخذ المصالح الاستراتيجية مكان الدمقرطة الحقيقية، وتقود العولمة الاقتصادية الإصلاح السياسي. لذلك فلا عجب أن تقدم الإدارة الأميركية البحرين كنموذج للإصلاح في المنطقة. آليات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، كانت اكثر مساندة ومصداقية عندما يتعلق الأمر بالمعايير والمبادئ، ولكن تأثيرها يبقى ثانويا. وهي تتحرك فقط في حالات الطوارئ. وعندما تختار أولوياتها من ناحية البلدان أو المواضيع فإنها تتأثر بسياسات الحكومات واتجاهات التمويل، ولذلك فان البحرين ليست محظوظة كثيرا.

ورغم جميع ما تقدم، ورغم التراجع الحاصل في البحرين، فانه لا يزال هناك مساحة واسعة للتفاؤل. والأرضية الرئيسية لذلك التفاؤل هي إرادة الناس والقوة الكامنة لديهم. وتلك هي العوامل التي خلقت الدوافع للإصلاح، وستكون عاملا رئيسيا في بناء المستقبل. ويمكن اعتبار قصة مركز البحرين لحقوق الإنسان ذات علاقة بتلك العوامل. كما تعلمون فان مركز البحرين لحقوق الإنسان تم إغلاقه رسميا في سبتمبر 2004، وذلك بسبب تنظيمه نشاطات وإصداره تقارير في مواضيع تعتبر ممنوعة ومحرمة، وتحديدا الامتيازات التي يتمتع بها أفراد العائلة الحاكمة، والتمييز الطائفي، والفقر المرتبط بسوء الإدارة والفساد. ولكن ماذا حدث منذ إغلاق المركز قبل حوالي عام واحد؟ الجميع اليوم يتحدثون عن التمييز والفساد. وقد أصبحت مواضيع مثل الفقر والبطالة والسكن على رأس الاجندة السياسية. ونتيجة لاستراتيجية المركز المبنية على تمكين ومشاركة الناس، وخصوصا المتضررين والفئات الضعيفة، فان المجموعات التي كان قد تم إنشاؤها كجزء من المركز قد أصبحت الآن جمعيات ولجان مستقلة قائمة. ومنها جمعية الدفاع عن حقوق العمالة الأجنبية، ولجنة المحرومين من الجنسية، وشباب حقوق الإنسان. إضافة إلى لجنة ضحايا التعذيب التي ساهم المركز في إنشائها كجهة مستقلة قبل ثلاث سنوات. وفيما يتعلق باستراتيجية المركز في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فقد تم تقديم المساعدة للعاطلين عن العمل ومتدني الأجر لتشكيل لجنة خاصة بهم، والتي أصبحت خلال بضعة شهور الأكثر نشاطا وتأثيرا فيما يتعلق بذلك الموضوع، رغم عدوانية وقيود السلطة. كما تم تقديم المساعدة إلى الأسر التي تعاني من سوء الأوضاع السكنية، ليبدءوا حركة احتجاج سلمية تصاعد نشاطها في الأسابيع الأخيرة. وفوق جميع ذلك، فان إغلاق مركز البحرين لحقوق الإنسان لم يمنعه من إصدار التقارير والبيانات في مختلف المواضيع، والمشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية، بما في ذلك اجتماعات لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، ولجنة الأمم المتحدة لمناهضة التمييز. والجدير بالذكر أن كلتا اللجنتين الدوليتين ساءلت الوفد الحكومي بخصوص إغلاق المركز، وأوصت بضمان سلامة أعضائه.

وختاما،،، يمكنني القول بان البحرين الآن في عنق الزجاجة، فإما أن تعود إلى داخل الزجاجة مع بعض المساحيق التجميلية ولكن مع المزيد من الأزمات والانتهاكات، واما أن تخرج إلى العالم الديمقراطي الحر. ونحن - ورغم جميع الصعوبات- يجب أن نعمل على تحقيق الخيار الثاني، لان الخيار الأول شديد الأضرار. أشكركم على الإصغاء، واسمحوا لي أن اوجه الشكر بشكل خاص إلى اللورد ايريك ايفبري، ليس فقط لاستضافته هذه الندوة، وإنما لنضاله ودعمه لحقوق الإنسان في البحرين وبلدان أخرى حول العالم .

كلمة لجنة العاطلين بمجلس اللوردات البريطاني

في ما يلي نص الكلمة التي اعقبها عرض فيلم موثق للنشاطات التي قامت بها اللجنه والإعتداءات التي جرت مؤخرا.

طرح أحد أعضاء اللجنة (محمد السماك النقاط المهمة في الكملة التي حظيت باعجاب الحاضرين، وكانت بشكل موجز نظرا لضيق الوقت وتمت الإشارة إلى:
1- لجنه وبرامجها وإستراتيجية التحرك.
2- تعاطي السلطة مع قضية البطالة وتدني الأجور
3- مطالب اللجنه
4- قضية الإعتداءات التي جرت على العاطلين.
في البدايه لابد لنا أن نتوجه بالشكر الجزيل للقائمين على هذه الندوة، وأخص بالذكر اللورد إيفبري، على الجهود المشكورة التي يكن لها البحرينيون كل الأحترام والتقدير، لإتاحة مثل هذه الفرصه لنلقي نظرة بسيطه على الحالة المعيشة السيئة التي يعاني منها المواطنون البحرينيون، والتي تتمثل في البطالة وتدني الأجور، لعل مثل هذه النشاطات تثمر بنتيجة تعود بالنفع على المحرومين...

قد تكون البطالة وتدني الأجور ظاهرتين عالميتين تعاني منها الكثير من الدول بما فيها الدول الصناعية الثمان، ولكن في البحرين فالقضيه لها أبعادها السياسية الواضحة، ورغم أنه في هذه الجزيرة الصغيرة التي لايتجاوز تعداد المواطنين فيها نصف المليون نسمة وتملك من خيرات النفط مايجعل شعبها من أفضل الشعوب رفاهية وإستقراراً معيشياً، فإن نصف شعب البحرين يعيش تحت خط الفقر وتشكل نسبة البطاله أكثر من 16 بالمئة، وهذه المشكله ليست وليدة اللحظة حيث أنها ممتدة بامتداد الاضطرابات السياسيه في البلد، وهي الشرارة التي أدخلت البلد في مطلع التسعينات في دوامة من العنف، وللأسف فإن السلطه في البحرين مازالت تتجاهل هذه القضيه وتغض الطرف عنها، وقد بلغت ذروتها ويخشى على الوضع أن ينفجر بسبب هذا التجاهل.
في ظل وجود أكثر من 25 ألف عاطل عن العمل في البحرين حسب إعتراف الدولة وهو رقم يشكل 16% من نسبة القوى العاملة، فإن هناك متاجرة من أشخاص متنفذين بالعمالة الأجنبية بشكل غير إنساني وغير قانوني فيما يسمى بالكفالة الحرة (فري فيزا) ويفوق عدد هؤلاء الـ45 ألف عامل (د. منيره فخرو، الوسط 6 مارس 2004)، كما أن صعوبة الحصول على عمل يؤمن الإستقرار المعيشي دفع عدد هائل من المواطنين للتغرب والعمل خارج البلد، وقد كشفت جريدة الأيام الرسمية بتاريخ 30 أبريل 2005 أن هناك 21 ألف عامل بحريني في الكويت وأعداد قريبة من هذا الرقم في كل من قطر والإمارات والسعوديه وأعداد أقل في عمان، وأنه مع تجاهل هذه المشكله فإن عدد اللذين سيدخلون سوق العمل في العقد القادم سيبلغ الـ100ألف بحريني، 60 ألفاً منهم سيكونون من العاطلين حسب تقرير ماكنزي الذي قدم في ورشة إصلاح سوق العمل تحت رعاية ولي عهد البحرين. هذا بالإضافه إلى مشكلة تدني الأجور وهي معاناة لا تقل سوءاً عن البطالة، ففي الوقت الذي تشير فيه الدراسات شبة الرسمية إلى أن خط الفقر استقر عند 309 دينار بحريني (الدراسه التي حددت هذا الرقم مقدمه في سنة 1995، وحتى الآن فالمعاناة تتفاقم)، فإنه لايوجد حالياً حد أدنى للأجور..

رواتب البحرينين في القطاع الخاص والذي يعمل فيه أكثرهم (وزير العمل-الوسط-2004)
1994 40% رواتبهم تقل عن 200دينار
2004 60% رواتبهم تقل عن 200دينار

تنص المادة 5 فقرة ج من الدستور على أن (تكفل الدولة تحقيق الضمان الإجتماعي اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أوالعجز عن العمل أواليتم أو الترمل أوالبطالة كما تؤمن لهم خدمات التأمين الاجتماعي و الرعاية الصحية وتعمل على وقايتهم من براثن الجهل والخوف والفاقة)، وتنص الماده 13/ب على أن (تكفل الدولة توفير فرص العمل للمواطنين وعدالة شروطه)، ورغم ذلك فلحد الآن لا يوجد تأمين ضد التعطل، وقد صرح وزير العمل في البحرين بأن وزارته تعمل جاهدة من أجل إستئناف هذا المشروع وأنها بصدد إجراء دراسة إكتوارية تستغرق 4 سنوات حتى يفعَّل هذا البند.. والحقيقه أن هذا الأمر يدعو للريبة حيث أنه لا يوجد ما يضمن صحة هذا الكلام، وقد تم في بداية إنطلاقة المشروع الذي قاده ملك البحرين تفعيل الضمان، ولكنّ هدفه كان سياسياً بحتاً، حيث إستمر لحوالي 6 أشهر فقط، وتوقف من غير ذكرٍ لأي سبب ولا يعلم أحدٌ أين ذهبت الأموال التي خصصت له.
وفي مثل هذا الموضوع فقد طالبت لجنة العاطلين بتفعيل هذا الحق الدستوري وسيرت مظاهرات جابت شوارع العاصمة إلى أن أصبحت مسألة الضمان حديث الشارع، كما وضعت أعضاء مجلس البرلمان في محك صعب ليثبت في هذه المسألة الواضحة ما إذا كان يستطيع أن يشرِّع ويدير مستقبل البلد، ويساهم في تحسين المعيشة ويخصص مبلغاً من فائض الميزانية ليحل به مشكلة هذه الشريحة الواسعة التي تزداد يوماً بعد يوم، وقد علقت الناس الآمال خاصة بعد الخطب الرنانة التي كان النواب يصرحون بها في الجرائد وفي البرلمان إلا أن جاءت الصدمة حيث أُقرّت الميزانية ولم يولى الموضوع أي اهتمام..

وعلى العكس فقد تم الإعتداء على المتظاهرين الذين كانوا ينوون الخروج في مسيرة عند المجلس لتعبر عن عدم الرضا بمثل هذا الإقرار، وقد أعتدي على نشطاء حقوقيين وعلى النساء ومازال البعض يحتاج إلى علاج والسلطه تتبرأ من الموضوع والنواب الذين كان من المفترض أن يدافعوا عن الناس وقفوا بجانب الحكومة وأصدروا بيانات إستنكار ضد المسيرة السلمية..

وأما عن توفير فرص العمل وعدالة الشروط، وهو ماذكره الدستور في الماده 13 /ب فقد إستحدث الإقتصاد البحريني 64 ألف وظيفه 82% منها ذهبت للأجانب، حسب تصريح لوزير العمل في مؤتمر صحفي عقد في التاسع من فبراير الماضي، وهذه سياسة واضحة تبين أن الاقتصاد الذي يتقدم ويتطور حالياً لا يستفيد منه المواطن، ولا يولى أي اهتمام من جانب الحكومة أو النواب بحيث يتم تنظيمه ليخدم المواطنين أولاً ومن ثم يسعى لازدهار الوطن، وعلى العكس من ذلك، فإن الاستثمار في البحرين يديره رئيس الحكومة الذي تتقاطع مصالحه مع رخاء المواطنين، فهو رجل بقدر ماهو يشغل منصباً سياسياً يتاجر في خيرات الوطن ويعبث في المال العام.. وإذا ما وفق المواطن لنيل أي وظيفه في القطاع الخاص، فإنه لا تتوفر بها عدالة الشروط التي نص عليها الدستور، حيث أنه لا يوجد أمن وظيفي يضمن من خلاله الاستقرار في العمل ، ولا يوجد حد أدنى للأجور، حيث أن معظم الرواتب تقل عن 200 دينار ويعيش أكثر اللذين يحصلون على هذه الرواتب حياة قاسية، وعندما يوظف أحدهم لا يعرف بحقوقه وواجباته فيكون دائما ضحية تعامل غير إنساني.
لقد إنتشرت الصناديق الخيريه في كل القرى، ولا أجدني مبالغا إذا ما قلت أن هذه الصناديق هي من حفظت ماء وجه الحكومة، حيث أن المساعدات التي تقدمها الصناديق الخيرية للأسر المحتاجة تبلغ حوالي ضعف ما تقدمه وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث

التتمة صفحة (7)

تتمة كلمة لجنة العاطلين من ص 6

أن الوزارة تقدم مساعداتها لـ10,328 أسره بينما الصناديق الخيرية تقدم لـ17,500 أسرة حتى عام 2003 .

هذا عرض موجز وبسيط عن مشكلة البطالة وتدني الأجور التي تحمل آثاراً وخيمة على الوضع الاجتماعي والأمني، ولهذا فقد تكونت لجنه من المحرومين وأخذت شرعية تحركها من الناس أصحاب القضية الذين باركوا تحركها، ووقفوا سنداً لهذه القضية الإنسانية التي تخلت عنها كل مؤسسات الدولة بما فيها البرلمان الذي لم يكترث بخطورة تطور هذا الوضع.

لقد تكفلت لجنة العاطلين بهذا الملف ولخصت مطالبها في :-

1-إيجاد فرص عمل ملائمة لكل العاطلين ضمن المعايير التي تضمن لهم العيش الكريم.
2-دعم كل الأجور المتدنية التي تغني عن ذل السؤال للمساعدة.
3-توفير الضمان ضد التعطل.

إن اللجنة ترى أنه لابد من توفير الضمان ضد التعطل ودعم الأجور المتدنية بشكل عاجل حيث لايوجد أي مبرر تقنعنا به الجهات المسؤلة في المماطلة وتأخير هذين المطلبين خاصة مع وجود الفائض الكبير في ميزانية الدولة وعلى السلطة أن تنظر لهذه المسألة الإنسانية بشكل إنساني وأن تبعدها عن حساباتها السياسية التي كلفتنا حياة ذل في بلد النفط والغاز...هذا ولابد من وضع إستراتيجية لتوظيف العاطلين وإيجاد الشواغر المناسبه للمواطنين.
إن اللجنه وضعت إستراتيجيتها في التحرك الميداني عبر التظاهر والمسيرات، لأنه وللأسف فإن السلطة ولحد الآن لا تستجيب للمناشدات ولا تكترث بالأنات، ولا يتحرك لها ساكن إلا عبر الضغط من خلال الشارع وتدويل القضية وطرحها على المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان، والذي تعتبره السلطه مؤثراً على مشروع الملك، وهذا قد يدفعهم إلى التعاطي بشكل أو بآخر، مع العلم أن اللجنة تود أن تتفاوض مع المعنين ولا تتمنى تصعيد الأمور.

وختاما فإن اللجنه تناشد المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان لدعم هذه القضية الإنسانية .
وما ضاع حق وراءه مطالب

لجنة العاطلين (تحت التأسيس)
25/08/2005

كلمة اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب :

مشاركة اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب في ندوة لندن والتي دعا لها اللورد ايرك افبوري
عنوان الندوة " 30 عاما على الحكم غير الدستوري في البحرين "
بتاريخ 25 /8/2005
لندن - مجلس اللوردات

المقدمة:
اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب هي لجنة غير حكومية اسست لهدف مساعدة ضحايا التعذيب في البحرين للحصول على العدالة واعادة التأهيل وتطالب بتقديم مرتكبي التعذيب وكل من تورط فيه للمحاكمة العادلة، والهيئة التنفيذية للجنة منتخبة بشكل مباشر من قبل ضحايا التعيب في البحرين.

ال 13 من مايو 2005 هو يوم مشرق بالنسبة لضحايا التعذيب في البحرين وذلك لأن قانون 56 والذي يمنح الحصانة للمعذبين قد اسقط في جنيف:

هذا العام مشاركتنا في هذه الندوة القيمة حول البحرين مختلفة تماما عن مشاركاتنا في السنوات الماضية ، وذلك لأنها تأتي بعد حضورنا ومشاركتا في الجلسة 34 للجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة في جنيف والتي نوقش فيها التقرير الأولي والدوري المقدم من حكومة البحرين والذي يناقش من قبل اللجنة الدولية للتحقق من ان حكومة البحرين تلتزم بتفعيل وتطبيق بنود معاهدة مناهضة التعذيب.

لقد حضرنا تلك المناقشات في جنيف كلجنة غير حكومية وبالإشتراك مع مركز البحرين لحقوق الإنسان الذي حلته السلطة وقد قدمنا تقريرنا الموازي والذي احتوى على وثائق والعريضة التي وقع عليها 33 الف من الضحايا وعوائلهم والمطالبة بألغاء قانون 56 والتقارير الدولية المتعلقة بالبحرين وإفادات لضحايا التعذيب وقائمة بأسماء الذين قتلوا من قبل السلطة خارج نطاق القانون وقائمة بأسماء ومواقع اشهر المعذبين والمتهمين بالتورط في التعذيب.هناك في جنيف خبراء لجنة مناهضة التعذيب تقدموا بأكثر من 70 سؤال محرج لوفد حكومة البرحرين وبالخصوص حول الثقانون 56.

اليوم لدينا توصيات دولية والتي اوصت بها لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة في جنيف ومن اهم تلك التوصيات التوصية المتعلقة بالقانون الذي يحمي الجلادين وهو قانون 56 وقد جائت التوصية نصا كاللآتي:

يجب على حكومة البحرين :
" أن تأخذ خطوات لتعديل قانون 56 بحيث يتأكد من انه لا توجد هناك حصانه للذين ارتكبوا التعذيب او اذعنوا للتعذيب او المعاملة القاسية او الغير انسانية او الحاطة بالكرامة"

بعد الذي جرى في جنيف ، وصل الأمل بالضحايا الى ذروته وان حكومة البحرين ستقوم بتنفيذ التوصيات وتوفي بتعهداتها والتزاماتها الدوليه وتضع نهاية لمعانات مآت الضحايا ، ولكن للأسف الشديد لقد مر على صدور التوصيات الأممية ما يزيد على ال 90 يوم وليس هناك اي مؤشر على ان حكومة البحرين ستقوم بتنفيذ توصيات لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة.

من جملة التوصيات المهمة التي اوصت بها لجنة مناهضة التعذيب تلك التي تتعلق بإعادة التأهيل ودفع تعويضات مجزية للضحايا والتحقيق في القضايا والإدعاءات المرفوعة من قبل الضحايا.

اريد ان اطرح توصياتنا وهي :
1- تنفيذ توصيات لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة.
2- تقديم الجلادين للعدالة.
3- السماح للضحايا وعوائلهم بتقديم دعاوى لما تعرضوا له من تعذيب واذى نفسي وجسدي وإدخالهم ضمن برنامج علاج وتعويض وإعدة تأهيل.
4- العمل على تشكيل هيئة حقيقة ومصالحة.
بتنفيذ التوصيات في الأعلى يمكننا ان نتلمس بشكل ايجابي المشكلات التي يعاني منها الضحايا وربما نصل إلى هيئة حقيقة ومصالحة والتي من خلالها نتخلص من تبعات الماضي المضلم ونتقد للأمام نحو مستقبل افضل للضحايا ولعموم الوطن.

تتمة الإفتتاحية من صفحة (1)

البعض، انها بيع للذمم والضمائر، وتذويب لروح المعارضة وتمييع للموقف الشعبي المطالب بالحق، وفرض مقولة سيادة القانون حتى ان لم يكن شرعيا. فثمة فرق شاسع بين الشرعية والحق، وهو امر يسعى الاعلام الرسمي لتجاوزه والتعتيم عليه. نقول ان شعب البحرين سوف يخرج من هذه المعمعة والفوضى التي فرضتها العائلة الخليفية على المعارضة، لان مواقفه واضحة ووعيه يتجاوز في اغلب الاحيان مواقف القلة الداعية للتطبيع مع الاستبداد الخليفي. سيخرج الشعب هذه المرة ايضا باذن الله، كما خرج في المرات السابقة من عنق الزجاجة، ليواصل معارضته المبدئية لهذه العائلة الجائرة، وليطالب، كما تطالب الشعوب الاخرى، بالحرية والممارسة الديمقراطية بعيدا عن الاملاءات والاستبداد. وحتى لو قرر البعض الخنوع لقوانين هذه العائلة الظالمة، فسيظل الشعب مبدئيا في قراراته، وسوف تتواصل مسيرة النضال السلمي بدون توقف.

وهنا نؤكد على ضرورة ان يتحلى رموز المعارضة بعدد من المزايا: اولها الثقة المطلقة بعدالة المطالب الشعبية التي في مقدمتها ان يكون الحكم تعاقديا بين شعب البحرين والعائلة الخليفية، وثانيها اعتبار وثيقة 2002 غير شرعية لانها فرضت من طرف واحد، وثالثها عدم الالتزام باي قانون يصدر على اساس هذه الوثيقة، فلا معنى للالتزام بتلك القوانين اذا كان الاساس الذي انطلقت منه مرفوضا وغير شرعي، ورابعها الايمان بشرعية الحق اولا واخيرا وليس شرعية القانون الذي يتناقض مع الحق، وخامسها، ادراك نتائج تجربة السنوات الثلاث الماضية وان الانخراط في المشروع الخليفي سوف يقضي، كما فعل، على نقاء الموقف وطهارة المعارضة، وسوف يذوب من تبقى من الرموز السياسية في ذلك المشروع كما ذاب الآخرون الذين دخلوا في البداية بروح قوية واقسموا على التغيير من الداخل، فاذا بهم هم الذين تغيروا واصبحوا يبررون للخنوع والاستسلام. وسادسها، ان قوة المعارضة تنطق على اساس قوة الموقف الشعبي، وان الشعب ما يزال مصدر شرعية الموقف وقوته، ولم يتغير لانه لم ير حتى الآن ما يقنعه بحدوث تغيير جوهري في نظام الحكم الخليفي، بل انه يرى تعمق الفساد والاستبداد في عهد الشيخ حمد بشكل لم يسبق له مثيل منذ ايام عيسى بن علي آل خليفة. وسابعها: ان الاوضاع الاقليمية والدولية اصبحت لصالح التحول الديمقراطي، وان الصمت والاستسلام للنظام الخليفي في هذه الفترة بالذات سوف يوفر لها دعما لم تحلم به. اما معارضتها ولو مرة واحدة برفض قانون الجمعيات قبيل انعقاد منتدى المستقبل سوف يحرجها امام العالم ويكشف حقيقتها التسلطية للرأي العام. وسوف تهرول وسائل الاعلام الدولية التي ستحضر لتغطية المنتدى الى المعارضة للاطلاع على حقيقة الوضع ولا يستبعد ان تتحول تلك المناسبة الى مهرجان دولي لتعرية الاستبداد الخليفي امام العالم.

نحن مع تعرية هذا النظام وفضحه امام العالم، وليس مع مجاملته وتقبيل انوف رموزه، وذلك بكشف "تقنيع الاستبداد" وفق مقولة المفكر اللبناني، معن بشور، من خلال وثيقة 2002 غير الشرعية، والسرقات المتواصلة للاموال والاراضي التي كشفها الاستاذ ابراهيم شريف في تقديمه الشهر الماضي بمجلس اللوردات البريطاني، والقوانين القمعية التي اصدرتها العائلة الخليفية في الاعوام الاخيرة وآخرها قانون الجمعيات، وتغيير التركيبة الديمغرافية التي يمارسها الشيخ حمد شخصيا، حسب ما اكدته الحكومة قبل بضعة شهور ردا على توصيات لجنة التجنيس بمجلس النواب، والاصرار على ممارسة اساليب الفساد المالي والاداري لتحويل البلاد بشكل دائم لمملكة في صراع داخلي مع مكوناتها الداخلية، وخاضعة بشكل مطلق للعائلة الخليفية الجائرة. اننا نهيب بقوى المعارضة للصمود هذه المرة امام اساليب التمييع، وتجاوز التبريرات الواهية التي توحي بان الخنوع هو الطريق للصمود والتحدي، بعنوان المصلحة والحكمة والذكاء. لقد فشل النظام عندما مارس سياسة التذاكي مع شعب البحرين، وستفشل المعارضة فيما لو تبنت سياسة التذاكي نفسها ازاء النظام. فالعائلة الخليفية تقف بقضها وقضيضها ضد الارادة الشعبية، وتواجه المعارضة ليس بقوتها الذاتية فحسب بل بقوى مستعارة من الخارج ومشتراة من بين صفوف الشعب تارة اخرى، وعلى المعارضة، ان ارادت ان تحفظ قداسة موقفها، ان تشمخ بوجه هذا الاستبداد، وتبتعد عن سياسة التذاكي وتتخلى عن مقولة "التسجيل والتحدي" التي لا يصدقها قائلوها فضلا عن الآخرين، ومواصلة طريق النضال السلمي المتواصل ابتداء برفض قانون الجمعيات، وصولا الى دستور تعاقدي برغم انف هذه العائلة الظالمة التي ستجد نفسها في النهاية امام خيارين: اما الانصياع امام الارادة الشعبية او السقوط الحتمي. ستتواصل المعارضة، باشخاصها الحاليين او غيرهم من ابناء الجيل الجديد الذي اثبت قدرته على الصمود ومواجهة سياط الجلادين والقتلة بروح عالية، وسوف يتواصل النضال السلمي المبدئي بلا حدود بعون الله، حتى تتحقق المطالب الشعبية التي ناضل من اجلها الآباء والابناء منذ عقود، وسوف ينصر الله المظلومين على الظالمين، طال الزمن ام قصر، والله غالب على امره، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

الوطن يقرأ نار الأطفال

بقلم : قاسم حداد

سترى الأشياء المألوفة في غير أوانيها
وترى الماء يصلي
ذات الماء الكافر في ركع المحراب
وسوف ترى المحموم إذا طاب
وتلمس قلب الأمل الواقف في الجمر إذا خاب
مدت يدها
هذا الباب الموصود سيفتح
أدخل فدخلت
كان الجمر عظيما كان
تناثر حولي لهب وشواظ
النار تأج
والشيء الحلو يشد يدي
اثبت فثبت
جحيم الأحمر يفغر أشداقا ضاحكة كالموت
الريش الناعم في اليم يكون حولي
فتح النار دخلت
كان هناك ملوك وعساكر قوادين وتجار وصرافون
جباة جلادون هناك
وكانت مأدبة واسعة
أنظر فرأيت
رأيت رؤوسا وأياد لامرأة ولطفل كان
ورأسا قال بأني أعرفه
صحت أردت وكدت تذكرت
رأيت الجمع الوحشي يحيط بمائدة الأكل
ويأكل
ماذا يأكل هذا الجمع الوحشي
وماذا في الأطباق ويأكل هذا الوحش
رؤوس الأطفال
وأجساد النسوة يأكل في الناس
صرخت وكدت فقالت انظر
فنظرت
كان العسكر يطعن رأس الولد الحلو ويصرخ
انطق انطق واعترف
الكل يقول بأنك انطق
واذكر بالسوء جميع الناس المحبوبين
انطق انطق واعترف
الكل يقول بأنك
انطق واذكر بالسوء جميع الناس المفقودين
انطق
فرأيت الفضة تضحك من حول
الهم الواقف فوق ضمير الطفل
نظرت سمعت
لمست الجثث المبثوثة في الشفق الأحمر تعرفني
كل جدائل تلك النسوة تعرفني
آلاف الأحداق المفتوحة والمحروقة في لهب الفضة تعرفني
وأنا أعرفها لا أعرفها
افتح عينيك على لهب الماء ستعرفها
هذا التاريخ الميت يعرفك الآن
فلا تسألني
شعب الناس المحبوبين يعيش
هذا الشعب يعيش
وهذا القتل يخلده فيعيش
انظر فنظرت
كان الطفل الخارج من رضع يتقطع بالسكين
على طبق
ويكركر كالعصفور
انظر
من هذا الذبح الضاحك يبدأ خيط النور
نهضت
وقاومت الشيء الميت في روحي
بالشيء الحي
بادلت الطفل رسائله وضحكت
كان القتل كثيرا فضحكت
ضحكت
فمزجت الغابة بالعصفور. *